الأمم المتحدة
S/2025/498
مجلس الأمن
Distr.: General
4 August 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 1 آب/أغسطس 2025 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لصربيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نسخة من رسالة موجهة من وزير خارجية جمهورية صربيا، ماركو دوريتش (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رادومير **إيليتش**
القائم بالأعمال بالنيابة

080825 050825 25-12589 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 1 آب/أغسطس 2025 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لصربيا لدى الأمم المتحدة

بلغراد، 1 آب/أغسطس 2025

أود أن أوجّه انتباه مجلس الأمن العاجل إلى حدث مثير للجزع وقع مؤخرا في كوسوفو وميتوهيا، وتمثّل في قيام مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا باعتقال غير قانوني للسيد إيغور بوبوفيتش، المدير المساعد لمكتب الحكومة الصربية لشؤون كوسوفو وميتوهيا وعضو فريق التفاوض التابع للحكومة الصربية في الحوار الذي ييسّره الاتحاد الأوروبي.

فقد قُبض على السيد بوبوفيتش في 18 تموز/يوليه 2025، عند معبر برنياك الإداري، ثم وُضع لاحقا رهن الحبس الاحتياطي لمدة 30 يومًا، من دون أي أساس قانوني موثوق يبرّر مثل هذا الإجراء. ويعود السبب في اعتقاله إلى مجرّد التصريحات العلنية التي أدلى بها أثناء إحياء ذكرى الفظائع الجماعية التي ارتُكبت في أوراهوفاتش في شهر تموز/يوليه 1998، حيث قُتل بوحشية 47 شخصا من الصرب ومن طائفة الروما، واختُطف أكثر من مائة مدني؛ وكلها جرائم نُسبت على نطاق واسع إلى ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو. وكان السيد بوبوفيتش قد أشار في تصريحاته إلى أحداث موثّقة بشكل جيّد، بعضها يخضع حالياً لإجراءات قضائية أمام الدوائر المختصة بقضايا كوسوفو في لاهاي، حيث يحاكم العديد من قدماء قادة جيش تحرير كوسوفو بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ومن المهمّ أيضا تذكيرُ مجلس الأمن بأنّ أعمال جيش تحرير كوسوفو كانت محلّ إدانة من قبل جهات، منها مجلس الأمن في قراره 1160 (1998)، باعتبارها أعمالا إرهابية.

ونحن نعتقد أنّ هذا الإجراء المسيَّس ضدّ السيد بوبوفيتش يشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار الإقليميين فيما يتعلق بمسألة كوسوفو وميتوهيا، التي لا تزال من مشمولات نظر مجلس الأمن بمقتضى قراره 1244 (1999). وهو ينتهك أيضا حقوق الإنسان الأساسية ويقوّض عملية التطبيع الحساسة، ويطعن في مصداقية جهود الوساطة الدولية، ومنها بالأخص تلك التي يقودها الاتحاد الأوروبي.

إنّ هذا الحدث يشكّل، للأسف، جزءا من نمط أوسع من المضايقات والاعتقالات ذات الدوافع السياسية التي تستهدف الصرب داخل المقاطعة، حيث يوجد حالياً 47 معتقلاً سياسياً صربياً في كوسوفو وميتوهيا. ومثل هذه الأعمال لا تخرج عن نطاق القانون فحسب، بل تقوّض أيضا بشكل خطير الحوار الجاري بين بلغراد وبريشتينا. كما أنّها تزعزع الثقة وتزيد من حدة التوترات وتُعرّض السلام والاستقرار الإقليمي للخطر.

ورد الفعل الصادر عن السلطات في بريشتينا، لا سيما ما صرّح به السيد خليل سفيتشلا من أنّ بريشتينا "لن تتسامح مع الإهانات ومع من يُدنّس تاريخها"، يؤكد أنّ احتجاز السيد بوبوفيتش هو عمل انتقامي مسيَّس ضدّ حرية التعبير. وهو بمثابة انتهاك غير مقبول للحقوق الأساسية وللمعايير الديمقراطية، ومثال ساطع على التمييز المؤسسي ضد السكان الصرب في كوسوفو وميتوهيا.

ونحن نؤكد أنّ هذه الأساليب غالبًا ما يستخدمها السيد ألبن كورتي لتحقيق مكاسب سياسية محلية، إلا أنه لا ينبغي اعتبارها مجرد تسويق سياسي. فهي تكشف عن وجود خطة متواصلة وخطيرة تقوم على القمع الممنهج وعلى الاضطهاد المؤسسي للمجتمع الصربي في كوسوفو وميتوهيا.

لذلك، نحث أعضاء مجلس الأمن على القيام بما يلي:

- الدعوة إلى الإفراج الفوري عن السيد بوبوفيتش ووقف جميع الإجراءات القانونية المسيَّسة ضدّه.
- إدانة أعمال الترهيب والاضطهاد السياسي والاحتجاز التعسفي التي تستهدف المجتمع الصربي في كوسوفو وميتوهيا.
- تجديد الالتزام بدعم حقوق الإنسان والمعايير الديمقراطية وسيادة القانون، باعتبارها شروطا أساسية لأي سلام دائم في المنطقة.

ونودُّ، مرة أخرى، أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكّد مجدداً التزام جمهورية صربيا بالسلام والحوار والتعاون الإقليمي. غير أنّه لا يسعنا أن نظلّ صامتين أمام استمرار القمع السياسي والتمييز العرقي والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي. فمثل هذه الانتهاكات تُعرّض للخطر ذاتَ الأُسُس التي يقوم عليها الحوار المدعوم أيضا من قبل مجلس الأمن والمجتمع الدولي عموما.

(توقيع) ماركو **دوريتش**